



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالكريم
الجمعية العالمية للقضاة السعوديين



التلوث البيئي البري في النظام السعودي

د. قاسم بن مساعد الفالح

بحث علمي محكم منشور

في العدد السابع من مجلة قضاء

اضغط هنا



لتصفح العدد كاملا



التلوث البيئي البري في النظام السعودي

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

إعداد

د. قاسم بن مساعد بن قاسم الفالح

الأستاذ المساعد في قسم السياسة الشرعية

بالمعهد العالي للقضاء

التلوث البيئي البري في النظام السعودي



المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

وبعد:

يعد التلوث المهدد للبيئة البرية من المشاكل المؤرقة لجميع الدول في العالم، وفي العصر الحديث أدى الاستغلال السيء للمصادر الطبيعية إلى ظهور العديد من مشاكل التلوث البيئي، لذا أمست هذه الدول في حاجة ماسة إلى عقد الاتفاقات الدولية وسن الأنظمة الداخلية لمعالجة هذه المشكلات.

والمملكة العربية السعودية ليست بمعزل عن المشاكل البيئية، لاسيما وأنها ذات مساحة كبيرة تغطي معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية، لذا قامت بسن العديد من الأنظمة الهادفة إلى حماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي سواء كان في مياهها الإقليمية أو في غلافها الجوي أو بيئتها البرية.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

وتكمن المشكلة في أن هذه الأنظمة لا تنضوي تحت مجموعة واحدة، ولا تصدر لوائحها التنفيذية من جهة واحدة، إذ قد تصدر من وزارة الزراعة، وقد تصدر من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وقد تصدر أيضاً من الهيئة السعودية للحياة الفطرية.

أيضاً تتعدد اللجان التي تنظر في قضايا التلوث البيئي البري، فهناك لجان تابعة لوزارة الزراعة، وهناك لجان تابعة للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وهناك لجان أخرى تابعة للهيئة السعودية للحياة الفطرية. كما أن العديد من منازعات قضايا التلوث البيئي البري تنظرها محاكم القضاء العام ومحاكم القضاء الإداري.

لذا يقوم هذا البحث بدراسة دور هذه الأنظمة في حماية البيئة البرية من التلوث، ومعرفة كيفية عمل واختصاص المحاكم واللجان شبه القضائية في نظر هذا النوع من القضايا.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات المتعلقة بالأحكام المتعلقة بالبيئة من الناحية الفقهية والناحية النظامية، فمن الناحية الفقهية هناك رسالة الدكتوراه التي بعنوان "أحكام البيئة في الفقه الإسلامي" للدكتور عبدالله بن عمر السحيباني. وأيضاً هناك دراسة بعنوان حماية البيئة في الشريعة الإسلامية للدكتور وهبة الزحيلي.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

أما من الناحية النظامية، فهناك العديد من الدراسات المتعلقة بحماية البيئة، منها كتاب بعنوان قانون حماية البيئة، للدكتور أحمد عبدالكريم سلامة. وكتاب آخر بعنوان الحماية القانونية للبيئة في المملكة العربية السعودية، للدكتور أحمد حامد البدري.

ولقلة الدراسات المتعلقة بما يعتري البيئة البرية من التلوث، خصوصاً ما يتعلق بالأنظمة واللوائح المتعلقة بالتلوث البيئي البري في المملكة العربية السعودية، وما يتعلق بالاختصاص القضائي في حل النزاعات الناشئة حولها، لذا يأتي هذا البحث لدراسة دور الأنظمة واللوائح ودور الشريعة الإسلامية ودور المحاكم في حماية البيئة البرية من التلوث في المملكة العربية السعودية.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث التمهيدي: تعريف التلوث البيئي البري ومصادره:

المطلب الأول: تعريف التلوث البيئي البري.

المطلب الثاني: مصادر التلوث البيئي البري.

المبحث الأول: القواعد النظامية في حماية البيئة البرية من التلوث:

المطلب الأول: دور الأنظمة في حماية البيئة البرية من التلوث.

المطلب الثاني: دور الشريعة الإسلامية في حماية البيئة البرية من

التلوث.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

المبحث الثاني: الاختصاص القضائي في نظر قضايا التلوث البيئي

البري:

المطلب الأول: اختصاص القضاء العام.

المطلب الثاني: اختصاص القضاء الإداري.

المبحث التمهيدي

تعريف التلوث البيئي البري وأنواعه ومصادره

وفيه مطلبان:

المطلب الأول:

تعريف التلوث البيئي البري

المطلب الثاني:

مصادر التلوث البيئي البري

التلوث البيئي البري في النظام السعودي



المطلب الأول

تعريف التلوث البيئي البري

قبل الحديث عن التلوث البيئي البري، لابد من الإشارة إلى المقصود بالبيئة، وأي باحث عن تعريف محدد للبيئة عليه الرجوع إلى ما يذكره العلماء المختصون في العلوم الطبيعية. وبناء على ذلك عرفت البيئة بأنها "الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس أنشطته الإنتاجية والاجتماعية"^(١).

لذا يذهب بعض شراح القانون إلى أن لفظ البيئة يخلو من أي مضمون قانوني حقيقي، ولكن يعترى هذا الرأي الضعف العام لعدم إدراكه التطور المعاصر للقانون البيئي. وعليه قامت مجموعة أخرى من شراح القانون بتعريف البيئة على أنها: "مجموع العوامل الطبيعية والبيولوجية والعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي تتجاوز في توازن، وتؤثر على الإنسان والكائنات الأخرى بطريق مباشر أو غير مباشر"^(٢).

ومن الملاحظ على هذا التعريف اشتماله على البيئة الطبيعية وتشمل المكونات الحية وغير الحية التي أودعها الله سبحانه وتعالى في الأرض، والبيئة الصناعية وتشمل الإسهامات البشرية في الأرض سواء كانت مادية كالمدن

(١) الإنسان وتلوث البيئة، د. محمد صابر، ص ٧، مطبوعات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ١٤٢١هـ.

(٢) قانون حماية البيئة، د. أحمد عبدالكريم سلامة، ص ٦٥، مطبوعات جامعة الملك سعود، ١٤١٨هـ.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

والمصانع، أو نظرية كالقوانين والأنظمة.

ويمثل هذا التعريف عرف النظام السعودي البيئة بأنها: "كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء ويابسة وفضاء خارجي، وكل ما تحتويه هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان وأشكال مختلفة من طاقة ونظم وعمليات طبيعية وأنشطة بشرية"^(١).

أما المقصود بتلوث البيئة فقد أشار النظام السعودي إلى ذلك بأنه يعني: "وجود مادة أو أكثر من المواد أو العوامل بكميات أو صفات أو لمدة زمنية تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بالصحة العامة أو بالأحياء أو الموارد الطبيعية أو الممتلكات، أو تؤثر سلباً على نوعية الحياة ورفاهية الإنسان"^(٢).

ويلحظ على هذا التعريف أنه لم يبرز المتسبب في وجود هذه المواد وتغييرها للبيئة، وهو الإنسان الذي يعد الملوث الأكبر للبيئة. والهدف من أي نظام بيئي يسعى لحماية البيئة هو لمعاينة هذا الإنسان، لذا نجد جميع الأنظمة السعودية المتعلقة بالبيئة قد أفردت مواد خاصة بالعقوبات على مخالفيها^(٣). وعلى هذا الأساس قامت بعض التعريفات للتلوث البيئي بالنص على دور الإنسان في ذلك، فمثلاً نصت اتفاقية قانون

(١) المادة الأولى، النظام العام للبيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٤ في ٢٨/٧/١٤٢٢هـ.

المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (١٩٣) وتاريخ: ٧/٧/١٤٢٢هـ.

(٢) المادة الأولى، النظام العام للبيئة لعام ١٤٢٢هـ.

(٣) سيتم استعراض هذه الأنظمة لاحقاً.

البحار لعام ١٩٨٢م^(١) على أن المقصود بتلوث البيئة هو: "إدخال الإنسان، مباشرة أو بطريق غير مباشر لمواد لأول طاقة في البيئة، والذي يستتبع نتائج ضارة، على نحو يعرض الصحة الإنسانية للخطر، ويضر بالموارد الحيوية وبالنظم البيئية، وينال من قيم التمتع بالبيئة"^(٢).

أما عن تعريف التلوث البيئي البري، فقد أشارت إلى ذلك اللائحة التنفيذية من النظام العام للبيئة، عندما نصت على تعريف تلوث الأراضي بالقول أنها: "القيام بأي نشاط أو إدخال أي مواد بطرق مباشرة أو غير مباشرة في الأراضي والتربة بأنواعها المختلفة ينتج عنه ضرر بالخواص الفيزيائية أو الكيميائية أو البيولوجية أو بها جميعاً أو يهدد صحة الإنسان أو يعوق من الأنشطة الزراعية أو العمرانية"^(٣).

(١) هي اتفاقية دولية تم إعلانها في أعقاب المؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار، دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٤م، وتعد المملكة العربية السعودية أحد أطراف هذه الاتفاقية. تحدد الاتفاقية حقوق وواجبات الدول تجاه المياه والمحيطات في العالم، كما تحدد كيفية استغلال الموارد البحرية، وطريقة تسوية النزاعات المتعلقة بأحكام الاتفاقية. انظر: الموقع الرسمي للاتفاقية:

http://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/UNCLOS-TOC.htm

(٢) الفقرة الرابعة من البند الأول من المادة الأولى، الاتفاقية الجديدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م.

(٣) الفقرة الثانية والثلاثون من المادة الأولى من اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة، بموجب القرار الوزاري رقم ١/١/١/٤/٥/١/٩٤٢، وتاريخ ٣/٨/١٤٢٤هـ.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

وعلى أي حال تؤكد هذه التعريفات على أن التلوث البيئي البري يشتمل على عدة عناصر، وهي:

- ١- وجود مواد تغير البيئة بشكل مؤثر، وذلك بالتأثير على العناصر والمكونات التي تشتمل عليها البيئة.
 - ٢- أن يكون هذا التغيير بشكل مباشر أو غير مباشر. ويقصد بالتغيير المباشر أن تقوم هذه المواد بإصابة الإنسان مباشرة، مثال ذلك قيام مصنع بتصريف نفاياته في بئر أو بحيرة مائية. ويقصد بالتغيير غير المباشر أن هذه المواد المدخلة لا تصيب الإنسان مباشرة، بل تتدخل أمور أخرى تؤدي إلى هذا التغيير، ومثال ذلك قيام مصنع بتلويث نبات الأراضي المجاورة له بمياه سامة، وتقوم الحيوانات بالرعي من هذه النباتات، ثم يقوم الإنسان بتناول لحوم هذه الحيوانات المتأثرة بالمياه السامة الخارجة من المصنع.
- إلحاق الضرر بالبيئة، فتغيير البيئة النافع غير داخل في الأنظمة المتعلقة بحماية البيئة، إذ هي تستهدف التغيير الضار بالبيئة الذي ينتج عنه تغيير سلبي يستلزم الإيقاف والحماية من قبل هذه الأنظمة.

المطلب الثاني

مصادر التلوث البيئي البري

تنقسم المصادر التي تهدد البيئة بشكل عام إلى مصادر طبيعية ومصادر غير طبيعية، وتشكل الزلازل والبراكين أبرز الملوثات البيئية الطبيعية حيث تقوم أدخنة البراكين الصادرة من الانفجارات البركانية ببعث كبريتيد الهيدروجين الناتج عن انتزاع الغاز الطبيعي من جوف الأرض، كما تسهم الزلازل بدفع كميات هائلة من بخار الماء والغازات المحملة بالرماد في الهواء. ولكن هذه المصادر غير داخلة في هذه الدراسة لكون التدخل الإنساني فيها معدوم، وما يهم هنا هو التغيير البيئي الذي يقوم به الإنسان.

ولذلك تعد المصادر غير الطبيعية أبرز الملوثات التي يقوم بها الإنسان. ومن أبرزها: الأمطار الحمضية، المبيدات الزراعية، الأسمدة الكيميائية، والنفايات.

ويقصد بالأمطار الحمضية تلك الأمطار التي تتصادم بجزيئات الغازات العالقة في الهواء ومنها أكسيد النيتروجين وأكسيد الكبريت الناتجة عن الأنشطة البشرية من خلال أبحرة المصانع والمفاعلات ونحوها. تقوم هذه الأمطار بالتأثير على الغطاء النباتي من خلال التفاعل مع أوراق النبات أو مهاجمة جذور النبات مما يسبب جفاف

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

وموت هذا النبات. كما تؤثر على الحيوانات التي تتغذى على هذه النباتات، وتؤثر على التربة ببت العديد من المعادن السامة فيها. ولها تأثير خطير على الإنسان حينما يتناول الفواكه والخضروات التي تشبعت بهذه الأمطار الحمضية. وتؤثر كذلك على الكائنات الموجودة في البحيرات والأنهار المشبعة بهذه الأمطار التي تعمل على تزايد نمو الطحالب والفطريات^(١).

أما المبيدات الزراعية فيقصد بها "أية مادة كيميائية منفردة أو أي خليط من مجموعة مواد تكون الغاية منها الوقاية من أية آفة أو القضاء عليها أو تخفيض نسبة تواجدها، بما في ذلك ناقلات الأمراض للإنسان، أو للحيوان، أو للنبات، أو تلك التي تؤدي إلى إلحاق الضرر أثناء إنتاج الأغذية والمنتجات الزراعية والأعلاف، أو أثناء تصنيعها ونقلها وتخزينها وتسويقها، كما يقصد بالمبيد أي مادة كيميائية تستخدم لتنظيم نمو النبات أو لإسقاط أوراقه أو لتجفيفه أو لخنق الحمل الغزير لأشجار الفاكهة، أو لوقاية الثمار من التساقط قبل تمام النضج"^(٢).

تؤثر هذه المبيدات على الإنسان عند تناوله لنباتات تراكمت فيها هذه المبيدات، بحيث يحتزن جسم الإنسان جزيئات المبيدات داخل

(١) قانون حماية البيئة، د. أحمد عبدالكريم سلامة، ص ٣٤٤.

(٢) سمية المبيدات، د. محمد بن عتيق الدوسري، ص ١١، معهد بحوث البترول والصناعات البتروكيميائية، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ١٤٢٨هـ.

أنسجته الدهنية مسببة أمراض خطيرة على الكبد والكلى وبعض أجزاء الجسم. كما تؤثر على التربة وتجعلها غير صالحة للإنبات، وتؤثر على الحيوانات والطيور بسبب تناولها للنبات المحتوي على عناصر المبيد مما يسهم في نفوق هذه الحيوانات والطيور. ولها أيضاً تأثير بالغ على البيئة الجوية عند تطاير غازات المبيدات في الهواء، وعلى البيئة المائية عند تصريف المبيدات السائلة في مجاري البحيرات والأنهار مما يسبب أضراراً خطيرة على الكائنات المائية^(١).

وتأتي الأسمدة الكيميائية كمصدر كيميائي هام يؤثر بالبيئة عند تجاوز النسب والمقاييس المحددة، وهي عبارة عن: "مركبات كيميائية يتم تحضيرها صناعياً، وتتواجد بشكل طبيعي، وتحتوي على عناصر غذائية للنبات"^(٢). والمقصود هنا المواد الصناعية التي تنقسم إلى قسمين، هما: الأسمدة الكيميائية البسيطة، وهي مركبات كيميائية مصنعة تحتوي على عنصر غذائي واحد، ويحتاجها النبات لنموه وتطوره الطبيعي مثل الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية والبوتاسية وأسمدة العناصر الصغرى. والأسمدة الكيميائية المركبة، وهي مركبات كيميائية مصنعة تحتوي على أكثر من عنصر غذائي واحد ويحتاجها النبات لنموه

(١) انظر: المرجع السابق، ص ٥.

(٢) المادة الثانية، نظام الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٧ في ١٥/٧/١٤٢٧هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (١٧٣) وتاريخ: ١٣/٧/١٤٢٧هـ.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

وتطوره الطبيعي^(١).

يؤدي الاستخدام الذي يتجاوز النسب والمقاييس الموصى بها لهذه الأسمدة في التربة إلى مضار على المحاصيل الزراعية، ويترك آثاراً سلبية على البيئة نتيجة حدوث تفاعلات جانبية من قبل المواد الكيميائية بحيث تترك آثاراً سلبية على البيئة والتربة، ويؤدي هذا التجاوز إلى زيادة النمو الخضري للنبات، وبالتالي خفض المحصول النباتي والجودة الزراعية مما يسبب الأمراض لهذه المحاصيل، ولمن يتناولها من الإنسان أو الحيوان. كما تؤدي الكميات الزائدة عن الحاجة من الأسمدة إلى تلويث المياه الجوفية المستخدمة لأغراض الشرب للإنسان والحيوان وسقي النباتات والمحاصيل الزراعية^(٢).

وأخيراً يأتي الحديث عن النفايات كمصدر هام لتلويث البيئة من قبل الإنسان سواء كان شخصاً طبيعياً أو أشخاصاً معنوية على هيئة شركات ومصانع. ويقصد بالنفايات: "المواد الملقاة أو المهملة والتي لا يمكن الاستفادة منها بصورة مباشرة"^(٣).

وهناك العديد من الأنواع لهذه النفايات فهناك النفايات البلدية

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) انظر: الأسمدة الكيميائية في الزراعة، والآثار السلبية على البيئة، د. أحمد زكي أبوكنيز، عام ٢٠١١م.

(٣) وثيقة التحكم في النفايات الخطرة، ص ١، الرئاسة العامة للأرصاد والبيئة، وثيقة (١٠١-١٤٣٢هـ).

ويقصد بها النفايات المنزلية والتجارية ومخلفات البناء والمخلفات في الطرق والأماكن العامة والحدائق.

وهناك النفايات الصناعية ويقصد بها النفايات الناتجة عن الأنشطة الصناعية المختلفة التي تمثل بقايا المواد الخام المستخدمة في عمليات التصنيع أو الناتجة عنها، وقد تشتمل على بعض المواد السامة والخطرة مثل الزئبق والرصاص والمواد الكيميائية والزيوت. وقد تكون نفايات صلبة كبقايا المواد الكيميائية أو سائلة كالسوائل الكيميائية مثل الأحماض والقلويات، أو سوائل مصافي تكرير البترول.

وهناك النفايات الطبية ويقصد بها نفايات المستشفيات والمراكز الطبية والمعامل والمختبرات والتي تشتمل على المواد الكيميائية والإشعاعية والإبر وأنايب العينات والأدوية الفاسدة، ونحوها^(١).

ولهذه النفايات آثار مدمرة على البيئة، إذ تتحلل المواد العضوية في النفايات إلى مواد سائلة وغازات سامة مثل ثاني أكسيد الكبريت والنيتروجين. كما يؤدي تراكمها إلى شغل مساحات واسعة من الأراضي مما يحال معه استصلاح هذه الأراضي للزراعة.

(١) انظر: البيئة والمجتمع، نشرة نصف سنوية ملحقمة بمجلة العلوم والتقنية، صادرة عن مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، السنة الثانية، العدد الرابع، محرم ١٤٢٧هـ.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

وتعد عملية الإحراق لهذه النفايات من أبرز المظاهر السلبية للبيئة، إذ تؤدي هذه العملية إلى تصاعد الأدخنة المحملة بالعديد من المواد الكيميائية السامة المؤثرة على الإنسان والحيوان والنبات على حد سواء^(١).

(١) انظر: قانون حماية البيئة، د. أحمد عبدالكريم سلامة، ص ٣٥١.

المبحث الأول القواعد النظامية في حماية البيئة البرية من التلوث

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول:
دور الأنظمة
في حماية البيئة البرية من التلوث.
- المطلب الثاني:
دور الشريعة الإسلامية
في حماية البيئة البرية من التلوث.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي



المطلب الأول

دور الأنظمة في حماية البيئة البرية من التلوث

قامت المملكة العربية السعودية بإصدار العديد من الأنظمة التي هدفت إلى حماية البيئة البرية على وجه الخصوص، وهناك العديد من الأنظمة التي قد يعتقد للوهلة الأولى أنها لا علاقة لها بالبيئة ولكن بعد النظر والاستقراء يتضح اهتمام هذه الأنظمة بالبيئة، وقد تبني المحاكم أحكامها في العديد من القضايا البيئية على هذه الأنظمة كما سيتضح أثر ذلك في التطبيقات القضائية التي سيتم إيرادها في المبحث الثاني من هذا البحث. وسيقوم هذا المطلب باستقراء أهم القواعد النظامية الماثوثة في الأنظمة السعودية والمتعلقة بحماية البيئة البرية من التلوث.

النظام الأساسي للحكم:

لقد أولى النظام الأساسي للحكم اهتماما بالغاً في المسائل البيئية، حيث أكدت المادة الثانية والثلاثون على اهتمام الدولة بالبيئة من خلال المحافظة عليها وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها^(١). وإن كانت هذه المادة تؤكد بجلاء محاربة الدولة للتلوث البيئي خصوصاً ما يتعلق بالتلوث البري للبيئة، إلا أنها ليست المادة الوحيدة التي يستنبط منها

(١) انظر: المادة الثانية والثلاثون من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ في ٢٧/٨/١٤١٢هـ.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

ذلك، فالمادة الأولى والمادة السابعة تؤكدان ذلك أيضاً. فالمادة الأولى تنص على أن دين الدولة الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، والمادة السابعة تنص على أن الحكم مستمد من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وهما الحاكمان على أنظمة الدولة. وبما أن النظام الأساسي للحكم يؤكد تطبيق الدولة للشريعة الإسلامية، فهذا يعني تطبيقه لكل ما جاءت به الشريعة من قواعد في حماية البيئة البرية من تلوث.

إن النص على حماية البيئة في النظام الأساسي للحكم يؤكد رغبة المملكة العربية السعودية بالمحافظة على البيئة البرية من التلوث، وقد ظهر أثر ذلك في إصدار العديد من الأنظمة واللوائح التي ساهمت في تحقيق هذه المحافظة من خلال تطبيق السياسة الجنائية من خلال الردع العام والخاص لمن يقترف الجرائم أو المخالفات الملوثة للبيئة البرية. فيتحقق الردع العام من خلال منع الأفراد بصفة عامة في المجتمع كله أو بعضهم من الإقدام على ارتكاب الجريمة، خوفاً من العقوبة المقررة، والتي أصابت المجرم فعلاً عند ارتكابه موجبها. ويتحقق الردع الخاص من خلال المنع الذي يقتصر أثره على المجرم الذي تم توقيع العقوبة عليه بالفعل، بحيث تصده العقوبة وألمها وما يترتب عليها من إيذاء مادي ومعنوي يلحق الجاني، عن العودة مرة أخرى إلى الإجرام والعصيان^(١).

(١) اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة، للدكتور محمد بن المدني بوساق، الناشر: أكاديمية

النظام العام للبيئة:

بعد النظام الأساسي للحكم يأتي النظام العام للبيئة الذي يعد من أهم الأنظمة البيئية في المملكة العربية السعودية. وتبرز أهمية هذا النظام في حماية البيئة البرية للمملكة العربية السعودية من خلال إلزام المؤسسات الخاصة كالرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بالعديد من الالتزامات التي تعد على رأسها المحافظة على البيئة ومنع تدهورها وذلك بتطوير وسائل الرصد والمراقبة لتلوث البيئة البرية في جميع مدن ومناطق المملكة، ويشمل ذلك إقامة عدد كاف من مواقع الرصد والمراقبة من خلال المحطات والمختبرات الثابتة والمتنقلة ووسائل القياس والرصد الأخرى^(١).

ويلزم النظام كذلك هذه الجهات بتوفير الطاقات البشرية المؤهلة لتفعيل خطط الطوارئ الخاصة بحماية البيئة البرية من التلوث، وتفعيل دور المراجعة الدورية لهذه الخطط وتطويرها حسب الحاجة. كما يلزم بالإبلاغ الفوري عن حالات التلوث المهددة للبيئة البرية^(٢).

فعلى سبيل المثال رفعت قضية في ديوان المظالم طالب فيها المدعيان بأمر قضائي فوري يتضمن إلزام المدعى عليها بوقف طمر النفايات الخطرة الناتجة عن محطة تحلية المياه، وقد حكمت الدائرة بالتوقف حالا

نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٣هـ.

(١) انظر: الفقرة الأولى من المادة الأولى من اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة.

(٢) انظر: المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

عن طمر نفايات محطات تنقية المياه في الموقع محل الدعوى بناء على أن النفايات هي نفايات إشعاعية خطيرة ذات تأثيرات بالغة على التربة والبيئة البرية، وأن الموقع محل الدعوى يقع بالقرب من أحد الأودية وأنه يشكل خطورة على الثروة المائية والنباتية، وأن قيام المدعى عليها بطمر النفايات في هذا الموقع يترتب عليه أضرار بالبيئة المحيطة بالموقع يمتد خطرها إلى صحة الإنسان والحيوان والنبات، وقد يتعذر تدارك هذه الضرر فيما بعد من جراء ما قد ينتج عن هذا الطمر من تشبع التربة بهذه الإشعاعات مما ترى معه الدائرة وجوب إلزام المدعى عليه بالتوقف حالاً عن طمر النفايات بالموقع^(١).

لذلك تتحمل الجهات المعنية أو الأشخاص كامل المسؤولية ضمن أنشطتها ومشروعاتها عن حوادث تلوث البيئة بالنفايات أو المواد الخطرة أو السامة أو المشعة خلال مراحل الإنتاج أو النقل أو التخزين أو التدوير، والإبلاغ عنها فوراً للجهات العامة والمعنية والجهة المختصة، ويتحمل المتسبب في حوادث التلوث هذه جميع التكاليف الناجمة من عملية التحكم والمكافحة والمعالجة وإعادة تأهيل البيئة الملوثة والتعويض عن الأضرار الناجمة من حوادث التلوث والغرامة المقررة وفقاً للنظام^(٢).

(١) انظر: قضية رقم: ٦٠١٩/١/ق، لعام ١٤٢٨هـ. نقلاً عن مجموعة الأحكام والمبادئ

القضائية لديوان الظالم، ص ٢٠٢٤.

(٢) انظر: المادة الرابعة عشرة من اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة.

ولذلك نصت المادة الحادية عشرة من اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة على التزام أي شخص قام بتلويث البيئة البرية بإيقاف التلوث فوراً والعمل على إزالته ومعالجة آثاره والتعويض عن جميع الأضرار التي نتجت عنه، كما يتحمل جميع التكاليف الناجمة من عملية إيقاف هذا التلوث، وإلا كان عرضة لإيقاع العقاب عليه^(١).

فعلى سبيل المثال أقرت لجنة النظر في المخالفات بالرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة إيقاع العقوبات على سبع وأربعين منشأة مخالفة للاشتراطات والمقاييس والمعايير البيئية المنصوص عليها في النظام العام للبيئة ولائحته التنفيذية، وقد تراوحت ما بين الإغلاق وفرض غرامات مالية^(٢).

كما غرمت الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة ١٣ منشأة مخالفة للاشتراطات والمقاييس والمعايير البيئية المنصوص عليها في النظام العام للبيئة ولائحته التنفيذية، شملت منشآت بيئية بمنطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية^(٣).

ومما يؤكد اهتمام النظام العام للبيئة بالبيئة البرية إلزام من يقوم بأعمال الحفر والهدم وما ينتج عنها من مخلفات وأتربة باتخاذ كافة الاحتياطات فيما يتعلق بالتعامل مع هذه المخلفات والأتربة ونقلها

(١) انظر: الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة.

(٢) انظر: جريدة المدينة، العدد: ١٩٢٤٤، بتاريخ ٢٠/٢/١٤٣٧هـ.

(٣) انظر: جريدة الرياض، العدد: ١٧٢٧٦، بتاريخ ٢٨/١٢/١٤٣٦هـ.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

وتخزينها ومعالجتها والتخلص منها^(١). واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع والحد من تلوث وتدهور التربة واليابسة، والعمل على إعادة تأهيل التربة المتدهورة والملوثة واستخدام الوسائل والتقنيات المناسبة في ذلك، وفقاً للمقاييس والمعايير البيئية^(٢).

نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية:

للتأكيد على اهتمام المملكة العربية السعودية بالأنظمة المتعلقة بحماية البيئة البرية وضرورة تطويرها وتحديثها، فقد تم سن نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٢٩ في ١٨/١٠/١٤٣٦هـ، والذي يعد ناسخاً للنظام الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٢ وتاريخ ٢٦/١٠/١٤١٥هـ.

يهدف النظام الجديد إلى تلافي ثغرات النظام القديم^(٣) وحماية البيئة البرية للمملكة من خلال حماية المناطق المحمية للحياة الفطرية من جميع أنواع التلوث، وذلك من خلال حظره لعدة أمور تلوث البيئة البرية خلافاً للنظام السابق الذي اقتصر على بعض ملوثات البيئة البرية كرمي النفايات والمخلفات بجميع أشكالها، أو إحداث أي أمر له أثر سلبي داخل المناطق المحمية^(٤).

(١) انظر: الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة من اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة.

(٢) انظر: الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة من اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة.

(٣) خصوصاً الثغرات المتعلقة بضعف العقوبات، وإجراءات ووسائل ضبط ومحكمة المخالفين.

(٤) انظر: المادة الثالثة عشرة من نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية، مرسوم ملكي رقم

فالنظام الجديد نص على حظر ترك النفايات أو المخلفات أو رميها أو حرقها^(١). وهو بهذا النص يكون أكثر تفصيلاً لهذه المسألة المهمة، إذ عد الترك والإحراق أيضاً من محظورات النظام كالرمي تماماً، لاسيما وأن كثيراً من الأشخاص يقومون بإحراق النفايات والمخلفات ظناً منهم أن هذا العمل يعد إزالة للمخلفات، والواقع أن هذا العمل يعد تلوثاً أكبر للبيئة، لذا نص النظام الجديد على حظره، وإيقاع العقاب على مرتكبه.

والأهم من هذا ما نص عليه النظام الجديد من حظر تلوث التربة، أو إحداث أي عمل له أثر غير حميد داخل المناطق المحمية^(٢)، وهو بهذا النص أعطى مساحة واسعة وسلطة تقديرية كبيرة لحظر أي ملوث للبيئة البرية دون حصر.

ولضرورة حماية البيئة البرية من التلوث بإيقاع غرامة رادعة للمخالفين، قام النظام الجديد بنسخ ما نص عليه النظام السابق من معاقبة أي مخالف لأحكامه بالسجن مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً أو بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف ريال أو بهما معاً^(٣). حيث نص النظام

م/١٢ في ٢٦/١٠/١٤١٥هـ.

(١) انظر: المادة الثانية عشرة من نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية، مرسوم ملكي رقم م/٤٢٩ في ١٨/١٠/١٤٣٦هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (١٣٩٢) وتاريخ: ٢١/٨/١٤٣٦هـ.

(٢) انظر: المادة الثانية عشرة من نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية الجديد، عام ١٤٣٦هـ.

(٣) انظر: المادة الرابعة عشرة من نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية القديم، عام ١٤١٥هـ.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

الجديد على السجن مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً أو غرامة مالية لا تزيد على خمسين ألف ريال. كما نص أيضاً على مصادرة الوسائل المستخدمة في ارتكاب المخالفة، ومضاعفة العقوبة على تكرار المخالفة^(١).

ومن العقوبات المستحدثة في هذا النظام جواز تحميل المخالف كلفة إزالة المخالفة، وكلفة إعادة تأهيل المناطق المتضررة من التلوث. كما أضاف عقوبة التشهير، حيث أجاز المنظم لناظر القضية الحكم بنشر ملخص الحكم الصادر بتحديد العقوبة والمكتسب القطعية على نفقة المخالف في صحيفة محلية تصدر في مكان إقامته إن أمكن، أو أقرب منطقة له، أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة^(٢).

وخلافاً للنظام القديم الذي نص على إنشاء قوة حراسة بالاتفاق بين وزارة الداخلية والهيئة السعودية للحياة الفطرية تتولى حماية المناطق المحمية وتعد محاضراً بمخالفات أحكام النظام^(٣)، فقد نص النظام الجديد على إنشاء قوة حماية من العاملين التابعين للهيئة، أو شركات الحراسة الأمنية الخاصة التي تتعاقد معها الهيئة لحماية المناطق المحمية بالتنسيق مع وزارة الداخلية^(٤). وهو بهذا النص يعطي للهيئة دوراً أكبر في تعقب

(١) انظر: المادة الثالثة عشرة من نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية الجديد، عام ١٤٣٦هـ.

(٢) انظر: المادة الثالثة عشرة من نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية الجديد، عام ١٤٣٦هـ.

(٣) انظر: المادة الثامنة من نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية القديم، عام ١٤١٥هـ.

(٤) المادة التاسعة من نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية الجديد، عام ١٤٣٦هـ.

المخالفين وضبطهم.

نظام المراعي والغابات:

يأتي نظام المراعي والغابات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٥٥ في ٢٩/١٠/١٤٢٥ هـ بهدف حماية البيئة البرية للمملكة من خلال حماية المراعي والغابات من جميع أنواع التلوث، وذلك من خلال حمايته أراضي الغابات، ويقصد بها أي أرض ينبت فيها أي نوع من أشجار الغابات حتى ولو كانت خالية من الأشجار بسبب التعديات البشرية أو الحرائق الطبيعية. أو أراضي المراعي ويقصد بها جميع الأراضي العامة المملوكة للدولة، غير المستغلة في الزراعة والسكن والمنافع العامة، وتنمو فيها نباتات برية، حتى ولو أزيلت هذه النباتات بسبب البشر أو الحيوانات^(١).

ولحماية هذه الأراضي من التلوث بكافة أنواعه، نص النظام على تخصيص حرس ومراقبين يكون لهم حق ضبط المخالفات التي تقع على هذه الأراضي، وإحالة المخالفين إلى الجهات المختصة لتطبيق النظام بحقهم^(٢). ومن أجل هذه الحماية تم حظر الإضرار بأراضي الغابات والمراعي من خلال استعمال أي مواد ضارة أو استعمال أي وسائل

(١) انظر: المادة الأولى من نظام المراعي والغابات، مرسوم ملكي رقم م/ ٥٥ في ٢٩/١٠/١٤٢٥ هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (٢٤٧) وتاريخ: ٤/٩/١٤٢٥ هـ.

(٢) انظر: المادة الرابعة من نظام المراعي والغابات لعام ١٤٢٥ هـ.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

أخرى تتسبب في إضعاف أو موت الأشجار أو الأعشاب داخل أراضي هذه الغابات والمراعي^(١).

كما نص النظام على حظر رمي أو ترك أو دفن المخلفات أو الملوثات أو المشتقات البترولية أو البلاستيكية أو النفايات البلدية وغير البلدية بجميع أنواعها داخل أراضي الغابات والمراعي^(٢). وقد نص على عقاب من يرتكب هذه المحظورات بغرامة لا تزيد على خمسين ألف ريال، مع احتمال مضاعفة العقوبة عند تكرار المخالفة^(٣).

نظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها:

يعد نظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها من الأنظمة الهامة في حماية البيئة البرية من التلوث، حيث يهدف إلى تأمين درجة كافية من الحماية الصحية من الآثار الضارة الناجمة عن التلوث وانتقال الأمراض، من خلال التحكم في نوعية مياه الصرف الصحي المعالجة، وتنظيم مراقبة محطات معالجة مياه الصرف الصحي.

حيث تحظر المادة الثامنة من النظام تلويث البيئة البرية من خلال تصريف المياه الملوثة في التربة أو إعاقة عملية معالجة مياه الصرف الصحي وبناء على ذلك ينبغي على مياه التصريف أن تكون معالجة

(١) انظر: المادة الثالثة عشرة من نظام المراعي والغابات، لعام ١٤٢٥هـ..

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: المادة الخامسة عشرة من نظام المراعي والغابات، لعام ١٤٢٥هـ..

وفقا للمعايير القياسية العالمية^(١). ولذلك نصت المادة الخامسة عشرة على أنه: "لا يجوز استخدام مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المياه الملوثة بشكل عام في الري أو الزراعة بجميع أنواعه، ولا تجوز زراعة الخضروات أو ما يلامس ثمرة سطح التربة إلا بعد الحصول على تصريح من وزارة الزراعة والمياه مبنى على تحليل للمياه من وزارة الصحة أو وزارة الشؤون البلدية والقروية أو أي جهة أخرى معتمدة من قبل وزارة الصحة يثبت خلوها من التلوث"^(٢). ومن الملاحظ على هذه المادة حظر استخدام المياه الملوثة فيما يلامس التربة ولو لم يكن من شأنه أن يستخدم في الزراعة، ذلك أن ما يلامس سطح التربة من هذه المياه الملوثة قد يتسرب إلى المياه الجوفية ويستخدم في ري مزارع أخرى مما قد ينتج عنها تلويث مزروعات تلك المزارع.

وتأكيد لذلك فقد قام النظام بحظر تصريف المياه الملوثة في مناطق المنكشفات الصخرية^(٣) للطبقات أو المجاري المائية^(٤). وسمح بتصريف مياه الصرف الصحي المعالجة في الأراضي الفضاء أو مجاري الوديان

(١) انظر: المادة الثامنة من نظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها، مرسوم ملكي رقم م/٦ في ١٣/٢/١٤٢١هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (٤٢) وتاريخ: ١٤٢١/٢/١١هـ.

(٢) انظر: المادة الخامسة عشرة من نظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها.

(٣) المنكشفت الصخري: هو جزء من المتكون الجيولوجي تظهر صخوره فوق سطح الأرض.

انظر: المادة الثانية من نظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها.

(٤) انظر: المادة التاسعة عشرة من نظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

والمجري الطبيعية. ونص على حظر صرفها في المسطحات المائية مثل السدود. والتمثيل هنا قد أورده النظام في المادة الثانية والعشرين^(١)، وهو محل إشكال من حيث إنه ترك الأمر مبهما في مسألة تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة في المسطحات المائية غير السدود، كالبحيرات الناتجة من الأمطار الموسمية التي قد تستخدم أحيانا في بعض الاستخدامات البشرية، لذا كان الأولى ترك التمثيل، أو عند التمثيل ذكر جميع أنواع المسطحات المائية المحظور التصريف فيها.

نظام الحجر الزراعي:

ومن الأنظمة الهامة في مجال حماية البيئة البرية من التلوث يأتي نظام الحجر الزراعي الذي يهدف إلى التحكم في حركة نقل المواد الزراعية من محاصيل وبذور إلى داخل الدولة، وذلك من أجل منع دخول الآفات الزراعية وانتشارها، لحماية التربة والبيئة البرية، ووقاية المحاصيل النباتية. ولذلك تخضع جميع المنتجات النباتية للتفتيش قبل دخولها المملكة، ويحظر إدخال أي نوع من أنواع الرمل أو التربة أو الأسمدة العضوية غير المعالجة وغير المعقمة^(٢).

(١) انظر: المادة الثانية والعشرون من نظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها.

(٢) صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٩ في ٢٧/٢/١٤٢٦هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (٤٢) وتاريخ: ١٨/٢/١٤٢٦هـ.

نظام التقويم البيئي:

يهدف نظام التقويم البيئي إلى إعداد وتقديم تقرير عن تقويم الآثار البيئية للعديد من المشاريع المتعلقة بالبيئة، وما يهم هنا هو القسم الثالث من هذه المشاريع الذي يعنى بالمشاريع التي قد تؤدي إلى إحداث تأثير محسوس في التربة كالتلوث الحاصل من تسرب بعض العناصر أو المركبات الضارة من النفايات إلى التربة أو التلوث الناجم عن الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات.

تؤدي هذه المشاريع إلى تدهور محسوس في التربة أو انجرافها بفعل الماء أو انجرافها بفعل الهواء كالمشاريع الرئيسية للزراعة في المناطق الهامشية والاستخدامات الكثيفة للغابات والمراعي والمشاريع الهندسية الرئيسية التي قد تؤدي إلى تحويل الجريان الطبيعي للمياه. ولذا يسعى هذا النظام إلى تقديم التقارير المتعلقة بأي آثار بيئية بعيدة أو قريبة المدى على صحة الإنسان والتجمعات السكانية بحيث تؤدي إلى تغيير أو تدهور أو تلوين البيئة^(١).

نظام استيراد المواد الكيميائية وإدارتها:

يهدف نظام استيراد المواد الكيميائية وإدارتها إلى تنظيم استيراد المواد الكيميائية، وذلك للخطورة البالغة لهذه المواد على المرافق

(١) صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٣ في ٤/٢/١٤٢١هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (٢٣) وتاريخ: ٢٦/١/١٤٢١هـ.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

الحكومية والوطن بشكل عام، ولذلك حدد النظام مسؤوليات كل وزارة، فوزارة التعليم مختصة بما يدخل للمرافق التعليمية من مواد كيميائية تعليمية، ووزارة الصحة مختصة بما يدخل للمرافق الصحية من مواد كيميائية طبية وهكذا^(١).

وما يهم هنا هو اختصاص وزارة الزراعة المتعلق بحماية البيئة البرية من دخول المواد الكيميائية الضارة بالبيئة، حيث نص النظام على اختصاص وزارة الزراعة بإصدار إذن استيراد وفسح المواد الكيميائية التي تدخل في تحضير أو تركيب المبيدات الزراعية ومحسنات التربة والأسمدة والمواد الكيميائية التي تحتاج إليها مراكز الأبحاث الزراعية. كما يهم في هذا الخصوص أيضاً اختصاص وزارة المياه والكهرباء المتعلق بإصدار إذن استيراد وفسح المواد الكيميائية التي تستخدم في معالجة المياه والصرف الصحي والمحطات الخاصة بذلك، والمواد الكيميائية التي تحتاج إليها مختبرات ومراكز أبحاث المياه والصرف الصحي^(٢).

نظام الاستثمار التعديني:

يهدف نظام الاستثمار التعديني إلى تنظيم الاستثمارات الموجودة في باطن الأرض وطرق منح التراخيص اللازمة للتنقيب فيها، وما يهم هنا

(١) صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٣٨ في ١٦/٦/١٤٢٧هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (١٤٣) وتاريخ: ١٤/٦/١٤٢٧هـ.

(٢) انظر: المادة الثالثة من نظام استيراد المواد الكيميائية وإدارتها.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

هو أن النظام لم يغفل سن مادة كاملة تلزم من منحت له رخصة الاستثمار بحماية البيئة البرية، لاسيما وأن كل حق يقابله واجب والتزام. وبما أن الحق الممنوح للمرخص له هو استغلال ثروات باطن مكان ما، إلا أنه يلتزم في المقابل بالمحافظة على البيئة، وإلا كان عرضة للعقاب بموجب النظام^(١).

ولذا نصت المادة السابعة والعشرون على أن على كل حامل رخصة تعدين أو رخصة محجر مواد خام أو رخصة منجم صغير القيام بتقديم دراسة بيئية توافق عليها الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة؛ يلتزم بموجبها باتخاذ جميع الوسائل والاحتياطات اللازمة في جميع الأوقات للحفاظ على مصادر المياه والبيئة والحياة الفطرية وحمايتها من أي مخلفات خطرة أو أي ضرر بيئي آخر، كما يقوم على تأهيل المنطقة محل الرخصة، وأن يحافظ عليها ويتركها سليمة وبجالة جيدة^(٢).

نظام الأسمدة ومحسنات التربة:

يهدف نظام الأسمدة ومحسنات التربة إلى حماية التربة والبيئة البرية بمراقبة وتنظيم أنواع الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية المسموح بها وشروط وإجراءات استخدامها وتداولها بالمملكة^(٣). ويحظر هذا النظام

(١) صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٤٧ في ٢٠/٨/١٤٢٥هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (٢١٦) وتاريخ: ٢٨/٧/١٤٢٥هـ.

(٢) انظر: المادة السابعة والعشرون من نظام الاستثمار التعديني.

(٣) صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٤٧ في ١٥/٧/١٤٢٧هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (١٧٣) وتاريخ: ١٣/٧/١٤٢٧هـ.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

دخول أي شحنة للمملكة بدون شهادة صحية نباتية صادرة عن الجهات الحكومية المسئولة في بلد المنشأ، تثبت خلوها من بذور الحشائش والأحياء المجهرية الضارة كالبكتيريا، الفطريات، والفيروسات، وكذلك الآفات الحشرية والحيوانية الضارة، كما يجب أن تكون مصحوبة بشهادة تحليل توضح خلوها من العناصر الثقيلة والعناصر المشعة. والهدف من ذلك حماية البيئة البرية في المملكة من دخول هذه الآفات الضارة إليها^(١).

النظام الموحد لإدارة النفايات الصحية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

يهدف النظام الموحد لإدارة النفايات الصحية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى وضع أسلوب تحكم ومراقبة عمليات إنتاج ونقل وفرز وتخزين ومعالجة نفايات الرعاية الصحية الخطرة والتخلص منها بطرق آمنة في دول المجلس^(٢).

وتقوم اللجان المنصوص عليها في المادة الخامسة والعشرين من نظام المؤسسات الصحية بفرض الغرامات على مخالفي أحكام هذا النظام، ويحق لمن صدرت بحقه غرامة التظلم أمام ديوان المظالم^(٣). فعلى

(١) انظر: المادة الثامنة من نظام الأسمدة ومحسنات التربة.

(٢) صدر هذا النظام بالمرسوم الملكي رقم م/٥٣ في ١٦/٩/١٤٢٦هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (٢٤٠) وتاريخ: ١٤/٩/١٤٢٦هـ.

(٣) انظر: المادة الخامسة والعشرون من نظام المؤسسات الصحية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٠ في ٣/١١/١٤٢٣هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (٢٤٠) وتاريخ:

سبيل المثال طالبت مؤسسة صحية بإلغاء قرار تغريمها مبلغ ١٠ آلاف ريال لعدم قيامها بنقل النفايات بشكل يومي، ولعدم وجود سلال صحية لمخالفاتها. ولما في ذلك من تلويث للبيئة ومخالفة لأحكام المادة الثامنة للنظام الموحد لإدارة النفايات الصحية الذي ينص على أن لا تزيد فترة تخزين نفايات الرعاية الصحية الخطرة على ٢٤ ساعة^(١)، لذا حكمت الدائرة برفض دعوى المؤسسة^(٢).

لائحة محطات الوقود والغسيل والتشحيم:

وبجانب الأنظمة السابقة صدرت العديد من اللوائح الهادفة إلى حماية البيئة البرية من التلوث. وتعد لائحة محطات الوقود والغسيل والتشحيم من أبرز هذه اللوائح إذ تلعب دوراً مهماً في حماية البيئة البرية، حيث تلزم أصحاب المحطات باستخدام مصائد الشحوم والزيوت لمعالجة المياه المحتوية على المواد البترولية قبل تصريفها للشبكات العامة للصرف الصحي أو الصرف المحلي وإلزامهم بتجميع مخلفات الزيوت والشحوم في خزانات خاصة ثم تسلم للشركات المتخصصة لإعادة استخدام هذه المواد أو تنقل وتدفن في حفر خاصة

٢٦/١٠/١٤٢٣هـ.

(١) انظر: المادة الثامنة من النظام الموحد لإدارة النفايات الصحية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

(٢) انظر: قضية رقم: ٢٠٩/١/ق، لعام ١٤٣٠هـ. نقلاً عن مجموعة الأحكام والمبادئ القضائية لديوان الظالم، ص ١٨٦٧.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

بذلك وفق الاشتراطات البيئية والصحية بغية حماية البيئة البرية^(١). كما تلزمهم بالعناية بالنظافة العامة وتأمين حاويات للنفايات موزعة بشكل جيد في مواقع مناسبة داخل المحطة لجمع النفايات والمخلفات والتخلص منها أولاً بأول بطريقة صحية وسليمة. كما تمنع من إقامة المحطات في المزارع للمحافظة على تربة المزارع من أضرار نفايات ومخلفات المحطات^(٢). فعلى سبيل المثال في قضية فصل فيها ديوان المظالم، قام المدعى بالمطالبة بإلزام بلدية صفوى بمنحه ترخيصاً لإقامة محطة وقود على أرضه الزراعية، ولكون لائحة محطات الوقود والغسيل والتشحيم تمنع إقامة المحطات في المزارع للمحافظة على التربة من المخلفات والنفايات، لذا قامت الدائرة برفض الدعوى^(٣). وحقيقة هذه الدعوى طعن في قرار سلبى ومطالبة بإلغاء قرار إداري مفاده الامتناع عن منح الترخيص المطلوب.

لائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية:

ومن أهم اللوائح ذات العلاقة بحماية البيئة البرية لائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية، وقد تضمنت اللائحة فرض غرامات

(١) انظر: لائحة محطات الوقود والغسيل والتشحيم الصادر بناء على القرار الوزاري رقم ١٢/٢/٤/و/ بتاريخ ١٤/١٠/١٤١٨ هـ بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٤، وتاريخ ١٠/٥/١٤٠٦ هـ.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: قضية رقم: ٨٨٠/٣/ق، لعام ١٤٢٦ هـ. نقلاً عن مجموعة الأحكام والمبادئ القضائية لديوان المظالم، ص ١٣٦٨.

على العديد من المخالفات المهددة للبيئة البرية على وجه الخصوص، ومن ذلك إلقاء النفايات في غير الأماكن المخصصة لها كالنفايات المنزلية والنفايات التجارية والصناعية والطبية وغيرها، وتتعدد الجزاءات فيها بحسب خطورة هذه النفايات، فغرامة النفايات المنزلية مائة ريال، وغرامة النفايات التجارية تبدأ من خمسمائة ريال إلى خمسة آلاف ريال، وغرامة النفايات الصناعية تبدأ من ألفي ريال وقد تصل إلى عشرة آلاف ريال إذا كانت النفايات خطيرة^(١).

كما وضعت غرامات رادعة حال تسرب مياه الصرف الصحي في الشوارع أو مجاري السيول، فإذا كان التسرب من المساكن فحينئذ تبدأ الغرامة من خمسمائة ريال إلى ألف ريال، وإذا كان التسرب من المباني الاستثمارية أو صهاريج الشفط فقد تصل الغرامة إلى خمسة آلاف ريال. وأخيراً وضعت غرامات لمن يقوم بنزع الحشائش والأشجار، أو إتلاف أقمصاص حماية الأشجار الصغيرة، أو العبث بالحدائق العامة، أو إتلاف النخيل أو الأشجار بأي وسيلة كانت. فالعقوبة هنا عقوبتان عقوبة أصلية وهي عبارة عن غرامة قد يصل حدها الأعلى إلى ألف ريال وعقوبة تبعية وهي عبارة عن تغريم المخالف نفقات إعادة زراعة الأشجار^(٢).

(١) انظر: لائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢١٨) في ٦/٨/١٤٢٢هـ.

(٢) انظر: المرجع السابق.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

وتجدر الإشارة في نهاية هذا المطلب إلى كثرة وتعدد القواعد النظامية المتعلقة بالبيئة البرية، ويكمن الإشكال في كونها مبثوثة في العديد من الأنظمة كما ظهر سالفًا، وقد يكون من الأنسب إعادة سن وإصدار النظام العام للبيئة وتضمين أغلب هذه القواعد فيه، مع ضرورة أن يحال النظر في مخالفة أحكامه إلى المحاكم الجزائية الجديدة بدلًا من اللجان شبه القضائية، وأن ترقى مرتبة المخالفات فيه إلى رتبة الجرائم وتنظم إلى ما سطرته المادة الرابعة عشرة من النظام، وتنظر في المحاكم الجزائية كما أسلفت بدلًا من ديوان المظالم بالنسبة لما نصت عليه المادة الرابعة عشرة وبدلًا من اللجان شبه القضائية المنصوص عليها في المواد الأخرى^(١).

(١) راجع في ذلك نص المادة الرابعة عشرة والمادة العشرين من النظام العام للبيئة. وراجع ص ٤٨ و٤٩ لمزيد من التفصيل حول هذه المواد، واختصاص اللجان شبه القضائية وديوان المظالم في ذلك.

المطلب الثاني

دور الشريعة الإسلامية

في حماية البيئة البرية من التلوث

أمرت الشريعة الإسلامية بالحفاظ على البيئة البرية ونهت عن الإفساد فيها لما في الإفساد من منافية الإصلاح في الأرض، قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(١). قال ابن عاشور: النهي المقصود هنا هو كل ما يؤدي إلى إفساد ما هو على حالة الصلاح في الأرض، ثم ذكر أن الالتزام بهذا النهي يؤدي إلى الخيرية ومنها هناء العيش واستقرار الأمن وصلاح التجارة والزراعة^(٢). ولا شك أن تلويث البيئة البرية ينافي هذا المقضى المقصود بالآية.

وقال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾^(٣). يقول القرطبي: المقصود بالفساد بالآية القحط وقلة النبات وذهاب البركة^(٤). ويقول ابن عاشور: المقصود بالفساد سوء الأحوال فيما ينتفع به الناس من خيرات

(١) سورة الأعراف، آية رقم: ٨٥.

(٢) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، (٩/٢٤٥)، دار سحنون.

(٣) سورة الروم، آية رقم: ٤١.

(٤) انظر: تفسير القرطبي، (١٤/٣٩)، دار الفكر.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

الأرض برها ومجرها. ثم ذكر أن فساد البر يكون بفقدان منافعه وحدوث مضاره، مثل حبس الأقوات من الزرع والثمار والكلأ، وفي موت الحيوان المنتفع به، وفي هجرة الحيوانات بسبب قحط الأرض، وفي حدوث الجوائح من جراد وحشرات وأمراض^(١). وسبب حدوث هذا الفساد ما كسبت أيدي الناس كما ذكر في الآية، "فالفساد الذي يظهر في العالم ما هو إلا من جراء اكتساب الناس وأن لو استقاموا لكان حالهم على صلاح"^(٢). والمشاهد الآن أن البشر يسهمون إسهاما بالغا في ظهور الفساد في البر، أو ما يعرف بـ (فساد وتلويث البيئة البرية)، فالأعمال التي يقوم بها البشر هي المصدر الرئيس في تلويث البيئة التي أمرنا الله عز وجل بعدم الإفساد فيها بعد إصلاحها، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَكَئِ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ۗ ﴾^(٣).

ولأهمية هذه المعاني فقد أكد الله عز وجل عليها في العديد من المواضع، قال تعالى: ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾^(٤). وقال تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾^(٥). وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ۗ ﴾^(١٥١) الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي

(١) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، (٢٢/١١١).

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) سورة البقرة، آية رقم: ٢٠٥.

(٤) سورة النمل، آية رقم: ٤٨.

(٥) سورة محمد، آية رقم: ٢٢.

الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴿١﴾ . وقال تعالى: ﴿ وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ ﴿٢﴾ .

وإن من أوضح الأدلة على اهتمام الشريعة الإسلامية بالبيئة البرية عنايتها بالطرق وحمايتها، والحرص على نظافتها وصيانتها من كل ما يؤدي إلى تلويثها، حتى عدت إزالة الأذى من الطرق من خصال الإيمان^(٣)، قال النبي ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، أفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق»^(٤). كما عدت إمطة الأذى من الصدقات، قال ﷺ: «كل سلامي من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس، تعدل بين الاثنين صدقة، وتعين الرجل في دابته فتحمله عليها، أو ترفع له عليها متاعه صدقة، والكلمة الطيبة صدقة، وكل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة، وتميط الأذى عن الطريق صدقة»^(٥).

وفي معنى الإمطة إزالة الأذى عن الطرق وغيرها، وبمعنى أعم المحافظة على البيئة وخصوصا البيئة البرية التي هي مدار البحث هنا. كما أن هذه المحافظة بمعناها العام والخاص تقتضي شكر الله عز وجل

(١) سورة الشعراء، آية رقم: ١٥١.

(٢) سورة القصص، آية رقم: ٧٧.

(٣) انظر: أحكام البيئة في الفقه الإسلامي، للدكتور عبدالله بن عمر السحيباني، ص ٤٣٨، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٩هـ.

(٤) أخرجه مسلم، (٦٣/١)، حديث رقم: (٣٥).

(٥) أخرجه مسلم، (٦٩٩/٢)، حديث رقم: (١٠٠٩).

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

ومغفرته، ولا شك أن هذا من أسنى مطالب العبد، وأسمى أمانيه، قال عليه السلام: «بينما رجل يمشي بطريق، إذ وجد غصن شوك على الطريق فأخره فشكر الله له فغفر له»^(١).

وكما أن هذه المحافظة تعد من الصدقات وطريق لشكر الله ومغفرته، فإنها أيضاً تعد سبيلاً موصلاً إلى العتق من النار، قال عليه السلام: «إنه خلق كل إنسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة مفصل. فمن كبر الله، وحمد الله، وهلل الله، وسبح الله، واستغفر الله، وعزل حجراً عن طريق الناس، أو شوكة أو عظماً من طريق الناس، وأمر بمعروف، أو نهى عن منكر، عدد تلك الستين والثلاثمائة السلامي، فإنه يمشى يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار»^(٢). وتعد المحافظة على البيئة كذلك باباً مفضياً إلى الجنة، قال عليه السلام: «لقد رأيت رجلاً يتقلب في الجنة في شجرة قطعها من ظهر الطريق كانت تؤذي الناس»^(٣).

والمقصود أن الشريعة الإسلامية قد أكدت على إمطة الأذى والنهي عن الإفساد في الأرض، وهذا دليل على أمر الشريعة بالمحافظة على البيئة وعدم تلويثها.

وبيانا لدور الشريعة الإسلامية في المحافظة على البيئة البرية، فقد

(١) أخرجه مسلم، (٣/١٥٢١)، حديث رقم: (١٩١٤).

(٢) أخرجه مسلم، (٢/٦٩٨)، حديث رقم: (١٠٠٧).

(٣) أخرجه مسلم، (٤/٢٠٢١)، حديث رقم: (١٩١٤).

نص مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي على تحريم إلقاء أية نفايات ضارة على أي بقعة من بقاع العالم وإلزام الدول المنتجة لهذه النفايات بالتصرف بها في بلادها وعلى نحو لا يضر بالبيئة، مع التزام الدول الإسلامية بالامتناع عن جعل بلادها مكاناً لتلقي أو دفن هذه النفايات. كما نص على تحريم كافة الأفعال والتصرفات التي تحمل أية أضرار بالبيئة أو إساءة إليها مثل الأفعال والتصرفات التي تؤدي إلى اختلال التوازن البيئي، أو تستهدف الموارد أو تستخدمها استخداماً جائراً لا يراعي مصالح الأجيال المستقبلية، عملاً بالقواعد الشرعية الخاصة بضرورة إزالة الضرر^(١).

ومما يميز المملكة العربية السعودية تطبيقها للشريعة الإسلامية التي جاءت كاملة شاملة، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٢). وعلى هذا فإن حماية البيئة من التلوث البري ليست قاصرة على الأفعال المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح السعودية، وإنما تتعدى إلى كل المحرمات والنواهي المذكورة في الشرع المطهر والمنصوص عليها في القواعد الفقهية.

(١) انظر: قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته التاسعة عشرة في إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة من ١ إلى ٥ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ، الموافق ٣٠ ٢٦ نيسان (إبريل) ٢٠٠٩م. قرار رقم ١٨٥ (١١/١٩).

(٢) سورة المائدة، آية رقم ٣.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

وتندرج أغلب القواعد المتعلقة في حماية البيئة البرية من التلوث تحت القاعدة الكبرى «لا ضرر ولا ضرار»، ومن هذه القواعد: قاعدة الضرر يزال، قاعدة الضرر لا يزال بمثله، قاعدة يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام، قاعدة الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف، قاعدة درء المفسد مقدم على جلب المصالح، قاعدة الضرر يدفع بقدر الإمكان، وقاعدة الاضطرار لا يبطل حق الغير. وتعد هذه القواعد أساساً يستند إليه في جلب المصالح ودرء المفسد، وعلاقتها بحماية البيئة واضحة؛ فكل ما يترتب عليه ضرر على مكونات البيئة من تربة وماء ونبات وحيوان وهواء، وما يؤدي إلى اختلال في التوازن البيئي فهو ممنوع شرعاً^(١).

ولقد عرف الفقه الإسلامي أحكام البيئة من القواعد الكلية والمقاصد العامة في الشريعة الإسلامية، سواء كانت قواعد متعلقة بدفع الضرر وإزالته كما أسلفت، أو ضمان ما يترتب عليه بعامه، أو ما يتعلق ببيئة الجوار، سواء تعلق ذلك بضمان الإنسان لما يتلفه هو أو لما يتلفه غيره مما يقع تحت ملكه. وفي هذا العصر استجدت قضايا بيئية يمكن تخريجها على القواعد الكلية والمقاصد الشرعية العامة، ولذا فعلى من يحكم في القضايا البيئية الرجوع إلى هذه القواعد واستحضارها

(١) انظر: البيئة والمحافظة عليها من منظور إسلامي، للدكتور محمد بن جبر الألفي، بحث معد للمشاركة في الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي في الشارقة، ص ١١.



التلوث البيئي البري في النظام السعودي

والتخريب عليها، لأنها وإن اختلفت وقائعها إلا أنها ترجع إلى قواعد ضابطة وأهداف جامعة مقررة في الشريعة الإسلامية^(١).

(١) انظر: بحث بعنوان: جهود القضاء السعودي في إثماء الفقه البيئي، لمعالي الشيخ عبدالله بن محمد آل خنين، ص ٣.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي



المبحث الثاني الاختصاص القضائي في نظر قضايا التلوث البيئي البري

وفيه مطلبان:

المطلب الأول:

اختصاص القضاء العام.

المطلب الثاني:

اختصاص القضاء الإداري.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي



المطلب الأول

اختصاص محاكم القضاء العام

تختص المحاكم التابعة لوزارة العدل بنظر جميع الدعاوى الخارجة عن اختصاص المحاكم التابعة لديوان الظالم أو اللجان شبه القضائية التابعة للوزارات والهيئات الوطنية. وتقوم هذه المحاكم بالنظر في منازعات قضايا التلوث البيئي البري التي تنشأ بين الأفراد أو بينهم وبين الإدارة عندما تتصرف كشخص من أشخاص النظام الخاص وليس بوصفها سلطة عامة.

ومن التطبيقات القضائية على ذلك ادعاء وكيل مدعية بأن المدعى عليه أقام زريبة أغنام بجوار منزل موكلته وقد تسبب ذلك بتلويث البيئة من خلال روائح الأغنام وأصواتها، ومع ثبوت تحقق وقوع الأذية للمدعية من زريبة الأغنام التي أقامها المدعى عليه قضت المحكمة بإلزام المدعى عليه بإزالة حظيرة الأغنام وإبعادها مسافة كافية، وقررت محكمة الاستئناف الموافقة على الحكم^(١).

يلحظ على هذه القضية أنها بشأن نزاع مدني بين الأفراد، لذا قامت بنظرها محاكم القضاء العام، كما يلحظ عليها أن أساس النزاع هو تلويث البيئة البرية بوجود هذه الزريبة التي تسبب الروائح

(١) انظر: قضية رقم: ٣٤١٦٧٧٥٢، وتاريخ: ٢٢/٣/١٤٣٤هـ. نقلاً عن مجموعة الأحكام القضائية لعام ١٤٣٤هـ، المجلد الثاني عشر، ص ٣٥٣.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

والأصوات، وقد تسبب كذلك العدوى والأمراض، لذا حكمت المحكمة لصالح المدعية بإزالة هذا الضرر البيئي الواقع عليها. ومن التطبيقات القضائية كذلك دعوى مقامة من عدد من الأشخاص ضد صاحب مشروع دواجن قام بتوسعة مشروعه؛ مما زاد الضرر على عموم سكان الحي من روائح الدجاج الكريهة ومخلفاته، وسبب تلويثاً للبيئة وانتشاراً للحشرات والأمراض الوبائية والمبيدات الحشرية، لذا حكم القاضي بإزالة هذا المشروع، ونص في حكمه على أنه لا يحق للمدعى عليه أن يتصرف في ملكه بما يضر جيرانه، خصوصاً وأن خطاب رئيس عام مصلحة الأرصاد وحماية البيئة قد أكد وجود الضرر البالغ على السكان بسبب الملوثات الناتجة عن هذه المشروع^(١).

يلحظ على هذه القضية أنها بشأن نزاع مدني بين الأفراد أيضاً متعلق بتلويث للبيئة البرية بسبب وجود مشروع للدواجن وسط حي سكني. كما يلحظ أيضاً أن الدعوى هنا جماعية وليست فردية، لاسيما وأن أغلب المنازعات ذات الطابع البيئي تكون جماعية لكون الضرر البيئي عام في الغالب ولا يقتصر على أفراد معينين. وحتى على المستوى الدولي قد يشمل الضرر البيئي عدة دول، ولا يقتصر على

(١) انظر: قضية رقم: ١٤، وتاريخ: ١٥/١/١٤١٨هـ. نقلاً عن بحث بعنوان: جهود القضاء السعودي في إنماء الفقه البيئي، لمعالي الشيخ عبدالله بن محمد آل خنين، ص ١٠.



التلوث البيئي البري في النظام السعودي

دولة واحدة، لكون الضرر البيئي عابر للحدود في حالات كثيرة، فعلى سبيل المثال لم تقتصر آثار انفجار مفاعل تشيرنوبل على الإتحاد السوفيتي فقط، وإنما امتد أثره إلى العديد من دول أوروبا الشرقية.

المطلب الثاني

اختصاص محاكم القضاء الإداري

تختص محاكم القضاء الإداري في نظر منازعات قضايا التلوث البيئي البري التي تنشأ بين الأفراد وبين الإدارة بوصفها سلطة عامة، أي أنها تختص بنظر الخصومات القضائية ذات الطبيعة الإدارية. ووفقاً للمادة الثالثة عشرة من نظام ديوان المظالم، فإن القضاء الإداري يفصل في الدعاوى الآتية:

- أ- الدعاوى المتعلقة بالحقوق المقررة في نظم الخدمة المدنية والعسكرية والتقاعد لموظفي ومستخدمي الحكومة والأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة المستقلة أو ورثتهم والمستحقين عنهم.
- ب- دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية التي يقدمها ذوو الشأن متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو عيب في السبب أو مخالفة النظم واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة بما في ذلك القرارات التأديبية والقرارات التي تصدرها اللجان شبه القضائية والمجالس التأديبية، وكذلك القرارات التي تصدرها جمعيات النفع العام وما في حكمها المتصلة

- بنشاطاتها ويعد في حكم القرار الإداري رفض جهة الإدارة أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه طبقاً للأنظمة واللوائح.
- ج- دعاوى التعويض التي قدمها ذوو الشأن عن قرارات أو أعمال جهة الإدارة.
- د- الدعاوى المتعلقة بالعقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها.
- هـ- الدعاوى التأديبية التي ترفعها الجهة المختصة.
- و- المنازعات الإدارية الأخرى.
- ز- طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية وأحكام المحكمين الأجانب.
- وبناء على ذلك فإن القضاء الإداري يفصل في القضايا البيئية إذا كانت متعلقة بالدعاوى سالفة الذكر. فقد تكون القضايا البيئية متعلقة بالدعاوى التأديبية التي ترفعها الجهة المختصة. ومن التطبيقات القضائية على ذلك مطالبة المدعي العام إدانة المدعى عليهم بفرع صوامع الغلال ومطاحن الدقيق لخروجهم على مقتضى الواجب الوظيفي وإهمالهم في أداء عملهم مما تسبب في نفوق عدد كبير من الإبل وذلك لعدم اتباع الأسلوب السليم في جمع النفايات وبقاء مواد المصنع التي تشكل خطراً على الإنسان والحيوان لكونها تحمل مواد سامة، ورميها في مرمى النفايات وعدم تزويد العمال بالأقنعة الواقية. بناءً على ذلك قامت الدائرة بإدانتهم ومعاقبتهم عن ذلك بعقوبة اللوم لما هو

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

موضح بالأسباب^(١).

يلحظ على هذا التطبيق أنه متعلق بقضاء التأديب المختص بنظر المخالفات التأديبية التي تقع من الموظف العام. والسبب في اختصاص هذا القضاء بهذه القضية أن التلوث البيئي البري الناتج عن النفايات والمواد السامة، وما نتج عنه من نفوق لأعداد كبيرة من الإبل كان بسبب الإهمال والخروج على مقتضى الواجب الوظيفي من قبل موظفي مرفق صوامع الغلال ومطاحن الدقيق، لذا استحق المدعى عليهم عقوبة اللوم.

وقد تكون القضايا البيئية متعلقة بدعوى التعويض التي قدمها ذوو الشأن عن قرارات أو أعمال جهة الإدارة. ومن التطبيقات القضائية على ذلك مطالبة المدعي إلزام المدعى عليها (أمانة منطقة الرياض) بتعويضه عما لحقه من خسائر جراء قيام لجنة بإعدام الطيور التي لديه بسبب مرض أنفلونزا الطيور، ولكون الأمانة والإدارة العامة لصحة البيئة بالرياض قد قامت بهذا الأفعال حفاظاً على البيئة إلا أنهما قامتا بصرف التعويضات لكثير من المتضررين، أما رافع الدعوى فلم تصرف له التعويضات، بسبب عدم وجود البيئة لديه وإقراره بذلك، وبناء على ذلك قامت الدائرة برد دعواه^(٢).

(١) انظر: قضية رقم: ١/٦٦٥٩/ق، لعام ١٤٢٩هـ. نقلاً عن مجموعة الأحكام والمبادئ القضائية لديوان الظالم، ص ١٧٣٢.

(٢) انظر: قضية رقم: ٣/٢٢١/ق، لعام ١٤٢٩هـ. نقلاً عن مجموعة الأحكام والمبادئ

ومن التطبيقات القضائية على دعاوى التعويض أيضاً مطالبة المدعين بلدية سراة عبيدة بالتعويض عن الأضرار الصحية التي لحقت بهم جراء الدخان والكربون والروائح الكريهة بسبب وجود مرمى للنفايات بقرب مساكنهم. وتم رفض الدعوى بسبب عدم تحقق الضرر، وما تم تقديمه من أدلة كصور بعض مراجعات المستوصفات، لا يعدو أن يكون ضرراً عادياً قد يحصل لأي إنسان ولو لم يكن مجاوراً لرمى النفايات، لذلك حكمت الدائرة برفض الدعوى^(١). وبالنظر في وقائع القضية، يتضح وجود خطاب من المركز الإقليمي للأرصاء والبيئة بالمنطقة الجنوبية، والذي نص فيه على عدم ملائمة الموقع بيئياً لرمي المخلفات، لذا قد يعد هذا الخطاب دليلاً على استحقاق المدعين على تعويض مناسب، لاسيما وأن الدائرة قد حكمت في نفس القضية على البلدية بنقل مرمى النفايات إلى مكان آخر بعيد عن السكان.

وقد تكون القضايا البيئية متعلقة بالدعاوى المتعلقة بالعقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها. ومن التطبيقات القضائية على ذلك مطالبة الشركة المدعية إلزام المركز الإقليمي للأرصاء وحماية البيئة بالمنطقة الشرقية بأن يدفع لها قيمة الأعمال التي قامت بتنفيذها، حيث تشير وقائع القضية أن كمية كبيرة من الزيت تسربت للساحل المتاخم

القضائية لديوان الظالم، ص ٥١.

(١) انظر: قضية رقم: ٤/٣١٥/ق، لعام ١٤٢٩هـ. نقلاً عن مجموعة الأحكام والمبادئ

القضائية لديوان الظالم، ص ١٢١٧.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

للمنطقة الممتدة من محطة غزلان لتوليد الكهرباء إلى منطقة الجعيمة الخاصة بشركة أرامكو، وبناء على ذلك كلف المركز الشركة المدعية بالقيام بمهام ومكافحة وتنظيف المنطقة الملوثة مقابل ٨٢٠ ريال سعودي للمتر الطولي.

وبعد انتهاء المهمة قامت المدعية بالمطالبة بالتكاليف البالغة (٧٧٦٠,٠٠٠) ريال سعودي، ودفع المركز بأن الشركة السعودية للكهرباء هي المتسبب في حادث التلوث، وعليه فهي التي تتحمل تكاليف التخلص منه. كما دفع بعدم وجود عقد بينه وبين الشركة المدعية وإنما مجرد خطاب تعميد، شُرط فيه أن دفع التكاليف يكون بعد تحصيلها من الشركة السعودية للكهرباء. وفي أثناء نظر القضية قامت الشركة السعودية للكهرباء بدفع مبلغ (٤,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي فقط، وبقيت المطالبة بالمبلغ المتبقي وهو (٣,٧٦٠,٠٠٠) ريال سعودي، حيث حكمت الدائرة أن يقوم المركز بدفعه للشركة المدعية، إلا أن الحكم نقض من محكمة الاستئناف، وتم نظر القضية مرة أخرى وانتهت إلى رفض الدعوى لانتفاء المسؤولية العقدية بين طرفي الدعوى بدليل دفع الشركة السعودية للكهرباء جزءاً من المبلغ^(١).

ولكن الملاحظ أن أغلب القضايا البيئية التي فصل فيها ديوان

(١) انظر: قضية رقم: ٣/٢٢١/ق، لعام ١٤٢٩هـ. نقلاً عن مجموعة الأحكام والمبادئ القضائية لديوان الظالم، ص ٥١.

المظالم، هي القضايا المتعلقة بدعاوى إلغاء القرار الإداري. وسبب ذلك أن أغلب الأنظمة المتعلقة بالبيئة قد نصت على حق المدعى عليه بالتظلم أمام ديوان المظالم لإلغاء قرارات اللجان شبه القضائية. لذا فإن أغلب القضايا البيئية الإدارية هي قضايا إلغاء قرار إداري وزاري أو قرار لجنة من اللجان شبه القضائية المنصوص عليها في الأنظمة المتعلقة بالبيئة.

ومن التطبيقات القضائية على إلغاء القرارات الإدارية الوزارية دعوى مقامة من المدعي للمطالبة بإلغاء قرار وزير المياه والكهرباء يتضمن معاقبة المدعي بغرامة قدرها ٣٥٠ ألف ريال جراء قيامه بتصريف المخلفات في ثلاث آبار وتلويث التربة والبيئة البرية، وقد حكمت الدائرة بصحة القرار ورفض الدعوى^(١). والمطلع على حيثيات القضية، يجد تكوين لجنة من عدة جهات حكومية قامت بتحليل المياه الموجودة في هذه الآبار، واكتشاف احتوائها على بكتيريا القولون والنترت والنشادر، لذا حكمت الدائرة بصحة القرار.

ومن التطبيقات القضائية كذلك دعوى مقامة من بعض الأشخاص للمطالبة بإلغاء قرار مجمع قروي يتضمن اختيار مكان مرمى نفايات بجانب البئر الوحيدة للشرب في قريتهم، حيث إن هذا الاختيار قد

(١) انظر: قضية رقم: ١٢٨٥/١/ق، لعام ١٤٣٠هـ. نقلاً عن مجموعة الأحكام والمبادئ القضائية لديوان المظالم، ص ٦٥٧.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

تسبب بأضرار جسيمة على أهالي المنطقة؛ لتعرضهم للأمراض الوبائية بسبب شرب الماء من البئر الملوثة بالنفايات.

وقد حكمت الدائرة بإلغاء القرار وذلك لتضرر البئر من وجود المرمى وتلويثه لها. وقد نصت الدائرة على أن هذا القرار يعد قراراً غير سليم مستوجب الإلغاء؛ لأن سند مشروعية مثل هذا القرار هو استهداف المصلحة العامة، والمصلحة العامة تتأذى من تحقيق صالح البعض على حساب البعض الآخر، خاصة إذا تساوت الحقوق في أهميتها واعتبارها، إذ إن الضرر الثابت واقع على مصدر المياه للكثير من أهالي المنطقة، والضرر يزال حسبما هو مقرر شرعاً^(١).

يلحظ على هذا التطبيق أنه متعلق بقضاء الإلغاء للقرار الإداري، ودعاوى إلغاء القرارات النهائية التي يقدمها ذوو الشأن من اختصاص المحاكم الإدارية. ولكون جهة الإدارة قد قامت بارتكاب قرار يفضي إلى تلويث البيئة البرية عبر وضع مرمى للنفايات بجانب بئر للشرب، لذا تم رفع هذه الدعوى أمام المحكمة الإدارية لإلغاء القرار الإداري.

أما قرارات اللجان شبه القضائية المختصة بنظر القضايا البيئية البرية، فهناك العديد من التطبيقات القضائية للنظر في إلغاء قراراتها، ومن المعلوم أن العديد من الأنظمة المتعلقة بالبيئة قد نصت على إنشاء

(١) انظر: قضية رقم: ١٠٦/١/ق، لعام ١٤١٥هـ. نقلاً عن بحث بعنوان: جهود القضاء السعودي في إنماء الفقه البيئي، لمعالي الشيخ عبدالله بن محمد آل خنين، ص ٨.

لجان تقوم بالنظر في المخالفات الواقعة على هذه الأنظمة، ويأتي دور القضاء الإداري حينما يقوم المدعى عليه برفع تظلم جراء قرار لجنة من هذه اللجان.

ومن التطبيقات القضائية على ذلك تظلم المدعي ومطالبته بإلغاء قرار اللجنة المنصوص عليها في نظام المراعي والغابات، والمتضمن تغريمه بمبلغ (٢٥ ألف) ريال سعودي، وذلك جراء قيامه بقطع خمسين شجرة من أشجار الغابات. وقد أقر المدعي بالقطع، ولكن دفع بكون الأشجار موجودة في أرض مملوكة له. ومع ذلك لم يستطع إثبات ملكيته للأرض، وبقيت على الأصل، وهي ملكية الدولة لها، لذا عدت داخلة في نظام المراعي والغابات، وعليه قامت الدائرة برفض الدعوى^(١).

ومع بيان دور القضاء الإداري في مجال الفصل في القضايا البيئية، إلا أن للجهات الإدارية دور بارز في هذا المجال نظير ما تتمتع به من سلطة عامة وامتيازات تنفيذية مباشرة تمنحها سلطة إصدار العقوبات عبر اللجان المختصة، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية البيئة البرية من التلوث، فقد نصت المادة الحادية والعشرون من النظام العام للبيئة على أنه يجوز للجنة المختصة أن تأمر عند الاقتضاء بإزالة المخالفة فوراً دون انتظار صدور قرار ديوان المظالم في التظلم أو في الدعوى حسب

(١) انظر: قضية رقم: ٢/٩١٣/ق، لعام ١٤٣٠هـ. نقلاً عن مجموعة الأحكام والمبادئ القضائية لديوان المظالم، ص ٦٩٠.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

الأحوال^(١). كما نصت المادة العشرون على تكوين لجنة أو أكثر من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم على الأقل متخصصاً بالأنظمة للنظر في المخالفات وتوقيع العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام، وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية وتعتمد من الوزير المختص^(٢).

ومن التطبيقات على ذلك إقرار لجنة النظر في المخالفات بالترئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة إيقاع العقوبات على العديد من المنشآت المخالفة للاشتراطات والمقاييس والمعايير البيئية المنصوص عليها في النظام العام للبيئة ولائحته التنفيذية، وقد تراوحت العقوبات ما بين الإغلاق وفرض الغرامة المالية^(٣).

وفي نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية، نصت المادة الخامسة عشرة على تكوين لجنة أو أكثر من ثلاثة أعضاء على الأقل يكون من بينهم مستشار شرعي أو نظامي للنظر في مخالفات أحكام هذا النظام، وتصدر قراراتها بالأغلبية، ويعتمدها رئيس الهيئة السعودية للحياة الفطرية^(٤).

ومن التطبيقات على ذلك ما أصدرته اللجنة المختصة بمخالفات نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية في إمارة منطقة الجوف بحق مجموعة

(١) انظر: المادة الحادية والعشرون من النظام العام للبيئة لعام ١٤٢٢هـ.

(٢) انظر: المادة العشرون من النظام العام للبيئة.

(٣) انظر: جريدة المدينة، العدد: ١٩٢٤٤، بتاريخ ٢٠/٢/١٤٣٧هـ.

(٤) انظر: المادة الخامسة عشرة من نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية لعام ١٤٣٦هـ.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

من المخالفين في محمية حرة الحرة والهروب من دوريات الحماية. وقد تضمنت قرارات اللجنة عدداً من العقوبات بحقهم منها سجن البعض منهم لمدد مختلفة تتراوح ما بين خمسة عشر يوماً وثلاثة أيام، وغرامة مالية على كل واحد تتراوح ما بين خمسة آلاف ريال وألف ريال، وربط الغرامة بالسجل المدني لحين استيفائها لخزينة الدولة^(١).

وفي نظام المراعي والغابات، نصت المادة الثامنة عشرة على تكوين لجنة بقرار من وزير الزراعة في كل منطقة من ثلاثة أعضاء تضم مندوباً من وزارة الداخلية ومندوبين من وزارة الزراعة، يكون أحدهم مستشاراً شرعياً أو نظامياً، للنظر فيما يقع من مخالفات لأحكام هذا النظام، وتتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية^(٢).

ومن التطبيقات على ذلك قيام لجنة النظر في المخالفات لنظام المراعي والغابات بتطبيق العقوبات على ٤٢ مزرعة تقوم بتلويث البيئة البرية، وذلك عبر سقي مزرعاتها بمياه الصرف الصحي مما يعد مخالفة صريحة لأحكام هذا النظام^(٣).

ومن الجدير بالذكر اختصاص ديوان المظالم حالياً بالدعوى الجزائية إلى أن يتم سلخها إلى المحاكم الجزائية في القضاء العام، وما يهم

(١) انظر: جريدة الرياض، العدد: ١٤٢٨٨، بتاريخ ٢٤/٧/١٤٢٧هـ.

(٢) انظر: المادة الثامنة عشرة من نظام المراعي والغابات لعام ١٤٢٥هـ.

(٣) انظر: تقرير معد من قبل فرع وزارة الزراعة في منطقة مكة لعام ١٤٣٢هـ. وجريدة

الحياة، العدد: ٦٦٣٢، تاريخ: ١٣/١/١٤٣٣هـ.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

هنا الدعاوى الجزائية الموجهة ضد المتهمين بارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من النظام العام للبيئة، أهمها ما يخص تلويث البيئة البرية وهو إدخال النفايات الخطرة أو السامة أو الإشعاعية إلى المملكة العربية السعودية^(١). وقد نص النظام على عقوبة السجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات أو غرامة مالية لا تزيد على خمسمائة ألف ريال أو بهما معاً مع الحكم بالتعويضات المناسبة^(٢).

ومن الملاحظ اختصاص القضاء الإداري في المملكة العربية السعودية بالنظر في أغلب القضايا المتعلقة بالبيئة. ولا إشكال في نظر هذا القضاء للقضايا البيئية إذا كانت بشأن الدعاوى الداخلة في اختصاصه كدعاوى الإلغاء والتأديب ونحوها. ولكن الإشكال هو نظر الديوان للجرائم البيئية المنصوص عليها في النظام العام للبيئة، ولكن مع سلخ الدعاوى الجزائية وانتقالها لوزارة العدل سينتقل الاختصاص في ذلك إلى المحاكم الجزائية.

وتبقى قرارات اللجان شبه القضائية واختصاص القضاء الإداري في دعاوى إلغاء قراراتها، إذ يستحسن نقل اختصاصات هذه اللجان والتظلم من قراراتها إلى المحاكم الجزائية، حفاظاً على البيئة البرية من الانتهاكات المتزايدة، خصوصاً في الانتهاكات التي ترقى لأن تكون

(١) انظر: المادة الرابعة عشرة من النظام العام للبيئة، لعام ١٤٢٢هـ.

(٢) انظر: المادة الثامنة عشرة من النظام العام للبيئة.



التلوث البيئي البري في النظام السعودي

جرائم جنائية، ويجعل الضبط فيها جنائيا، وتحال مخالفاتها إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي



الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن دور الأنظمة السعودية في قضايا التلوث البيئي البري دور بالغ الأهمية في حماية البيئة البرية، ويلحظ إشراف العديد من الجهات الحكومية على هذه الأنظمة، فالنظام العام للبيئة يقع تحت مظلة الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة وتنشأ بموجبه لجان للنظر في المخالفات وتوقيع العقوبات المنصوص عليها في النظام. ونظام المناطق المحمية للحياة الفطرية يقع تحت إشراف الهيئة السعودية للحياة الفطرية وتتكون من خلاله لجان للنظر في المخالفات لأحكامه وتوقيع العقوبات المنصوص عليها فيه. كذلك يقع نظام المراعي والغابات تحت مظلة وزارة الزراعة التي تقوم بتكوين لجان بقرار من الوزير للنظر فيما يقع من مخالفات لأحكام النظام.

هذا ولا يقتصر الاختصاص القضائي لقضايا التلوث البيئي البري على اللجان شبه القضائية سابقة الذكر فقط، وإنما تنظر محاكم القضاء العام في منازعات قضايا التلوث البيئي البري التي تنشأ بين الأفراد أو بينهم وبين والإدارة عندما تتصرف كشخص من أشخاص القانون الخاص وليس بوصفها سلطة عامة. كما تنظر محاكم القضاء الإداري في

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

منازعات قضايا التلوث البيئي البري التي تنشأ بين الأفراد وبين الإدارة بوصفها سلطة عامة، فيما يتعلق بالمنازعات القضائية ذات الطبيعة الإدارية. وقد تكون الدعاوى البيئية دعاوى تأديبية أو دعاوى إلغاء القرار الإداري أو دعاوى تعويضية أو دعاوى متعلقة بالعقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها.

والمقصود أن القواعد النظامية للحماية من التلوث البيئي البري ماثورة في العديد من الأنظمة السعودية، وتنظر في منازعاتها العديد من اللجان شبه القضائية ومحاكم القضاء العام والقضاء الإداري، لذا فإن من أبرز وسائل حماية البيئة عموماً والبيئة البرية خصوصاً إنشاء وزارة بيئة تشرف على جميع الأنظمة المتعلقة بالبيئة وتصدر لوائحها التنفيذية. كما أن إعادة إصدار النظام العام للبيئة وتضمينه للعديد من القواعد النظامية المتعلقة بحماية البيئة البرية قد يسهم في تفعيل هذه القواعد بشكل أكبر من الناحية العملية بحيث تسهم في حل الإشكالات المتمثلة في التدهور الحاصل في البيئة البرية.

ومن الملاحظ غياب دور هيئة التحقيق والإدعاء العام في التحقيق في القضايا البيئية لكون الوضع الحالي قد أوكل مهمة الضبط والتحقيق وإنزال العقوبات في المخالفات البيئية للجان شبه القضائية، مع دور جزئي لديوان المظالم في حالة الجرائم البيئية المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من النظام العام للبيئة. والواقع العملي يحكي انتشار

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

المخالفات البيئية وارتقائها إلى مرتبة الجرائم لوجود القصد الجنائي فيها مما يجعل الحاجة ملحة لتفعيل دور هيئة التحقيق والإدعاء العام في القضايا البيئية ونقل الاختصاص القضائي فيها للمحاكم الجزائية.

التوصيات:

- أهمية إنشاء وزارة للبيئة تقوم بالإشراف على جميع الأنظمة المتعلقة بحماية البيئة عموماً وحماية البيئة البرية خصوصاً.
- وجوب تفعيل دور المؤسسات الأكاديمية والمدارس في التوعية من خطر التلوث المهدد للبيئة البرية.
- ضرورة الحزم في تطبيق العقوبات والغرامات المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح البيئية للمساهمة في المحافظة على البيئة البرية من التلوث.
- أهمية نقل الاختصاص القضائي في العديد من قضايا التلوث البيئي البري إلى المحاكم الجزائية، وتفعيل دور هيئة التحقيق والإدعاء العام ورجال الضبط الجنائي في ذلك.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي



قائمة المصادر والمراجع

- أحكام البيئة في الفقه الإسلامي، للدكتور عبدالله بن عمر السحبياني، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٢٩هـ.
- الأسمدة الكيميائية في الزراعة، والآثار السلبية على البيئة، د. أحمد أبوكنيز، عام ٢٠١١م.
- الإنسان وتلوث البيئة، د. محمد صابر، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ١٤٢١هـ.
- البيئة والمجتمع، نشرة نصف سنوية ملحقه بمجلة العلوم والتقنية، صادرة عن مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، السنة الثانية، العدد الرابع، محرم ١٤٢٧هـ.
- البيئة والمحافظة عليها من منظور إسلامي، للدكتور محمد بن جبر الألفي، بحث معد للمشاركة في الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي في الشارقة.
- التحرير والتنوير، لابن عاشور، دار سحنون.
- تفسير القرطبي، دار الفكر.
- تلوث التربة، د. فاضل شهاب، وفريد عيد، الياوزي للنشر والتوزيع، عام ٢٠٠٨م.
- الاتفاقية الجديدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢م.
- جهود القضاء السعودي في إنماء الفقه البيئي، لمعالي الشيخ عبدالله بن محمد آل خنين.

التلوث البيئي البري في النظام السعودي

- سمية المبيدات، د. محمد بن عتيق الدوسري، معهد بحوث البترول والصناعات البتروكيميائية، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ١٤٢٨هـ.
- قانون حماية البيئة، د. أحمد عبدالكريم سلامة، مطبوعات جامعة الملك سعود، ١٤١٨هـ.
- قانون حماية البيئة، د. نواف كنعان، مطبوعات جامعة الشارقة، ١٤٢٦هـ.
- اللائحة التنفيذية لنظام الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية.
- النظام العام للبيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٤ في ٢٨/٧/١٤٢٢هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (١٩٣) وتاريخ: ٧/٧/١٤٢٢هـ.
- نظام المناطق المحمية للحياة الفطرية، مرسوم ملكي رقم م/٤٢٩ في ١٨/١٠/١٤٣٦هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (١٣٩٢) وتاريخ: ٢١/٨/١٤٣٦هـ.
- نظام المراعي والغابات، مرسوم ملكي رقم م/٥٥ في ٢٩/١٠/١٤٢٥هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم: (٢٤٧) وتاريخ: ٤/٩/١٤٢٥هـ.
- وثيقة التحكم في النفايات الخطرة، الرئاسة العامة للأرصاد والبيئة، وثيقة (١٤٣٢-٠١هـ).